

والثالث تجبر بعد ما عيبه المالك فان حضر ومنعه تعين المبيد وان بدله توبن
الطعام ولو وجد مبيته وصبيدا وطعام الغبير فالاصح يتبين المبيته وقيل طعام الغبير
وقيل الصيد وقيل تجبر بين الثلاثة وقيل من المبيته وطعام الغبير وقيل من المبيته
والصيد وقيل من الصيد وطعام الغبير وقيل من المبيته ولو وجد مبيته من احد من جنس
ما يوكلا كالمشاة والخرابي من جنس ما يوكلا كالكلب والاصح الاول
في الاول وفي الثاني يتبين الطاهر وفي الثالث لا يغير بان المضطرب عليه السؤال
والاخبار بحاله حتى يصح عن السؤال ولو علم الحرام الارض بحيث لم يبق حلال حيا
ان يستعمل من ذلك ما تدعو الحاجة اليه **قال** الامام ولا يفسد منه كالمسقط في الحلال
بل تقتصر على ما تدعو حاجته اليه دون اكل الطيبات وشرب المستلذات وليس المنافع
قال الشيخ عز الدين في صورة ذلك ان يكون المستحقين بحيث يتوقع معرفتهم به
المستقبل ولو ايسر منه لم يتصور ههنا المسألة لان المالك حينئذ يكون لصلاح العامة
ولو اضطر امرأة الى الطعام والشراب المالك من بدله الا بوطئها لئلا يشغ مجادلته
الطبري لمرافقه ونقلوا الذي ظهر في انه يجوز لها مكينه وصوبه المتأخرون
وظائف اباة المبيته فان الاضطرار يقع الى نفس المحرم ههنا الاضطرار ليس الى نفس
المحرم وانما جعل المحرم وسيله اليه وقد استدل في بعض الضرورية انه قد يصح المنع
بعد وطئها وههنا تقدمت الاشارة الى ان باب حدة الزنا والمضطر له لا يجوز
للا نسأ ان اكل التراب في المحجور المحجور اليه في حالة الضرورة بحيث يجوز له اكل
المبيته **قال** والاصح تحريم قطع بعضه لا كله لانه قد يهلك بذلك
ولا نه كقطع من عين والثاني لانه لا يفسد بعضه استيقا الجميع فاشبه قطع اليد
بسبب الاكلة قال الرازي ونسبه ان يكون هذا الطهر وبد قال الشيخ ابو اسد
وعين لذلك **قال** المصنف قلت الاصح جواز وشروطه اي شرطه قطع
بعضه لا كله فقد المبيته ونحوها فان وجد شيئا ياكله حرم قطعي وهذا الشرط
صرح به في المخرجين **قال** وحرم قطعه لغيره ومن معظوم وادبه
اعلم بان قطعه لغيره ليس فيه قطع البعض صلاح الكل **قال** من من يستأن
انسان او زوجه لم يجز ان ياكل منه بغير اذنه الا ان يكون مضطرا اليه كما تقدمت
الاشارة اليه فيها وحكم الخاد والساقطة من الاشجار حكمها بالانسان وان كانت
داخل الجدار وكذلك ان كانت خارجة الا ان يجري عادتهم بايا حترها فان جرت
مثل ذلك فالاصح الاباحة ويجوز ان ياكل طعاما قربه بغير اذنه اذا غلب على ظنه انه لا

يكن

يكن ذلك ومختلف ذلك ما لا يشك في الاحوال والازمان فان شك فحرام بالخلاف
كما يكره ان ياكل فوق شبعه واختار الشيخ عز الدين والشيخ تحريمه لا ضرار
البدن واضاعة المال سواء كان ذلك نقلا او مشروبا او غير ذلك وفي فتاوي
فاحي خان ان المرأة اذا اكلت الثياب للبدن يجوز ان لم يكن زارا يد ايل الشبع
وروي الحاكم وابن عدي عن ابي حنيفة انه قال اكله شريرة وان ثبت رسول الله
صلى الله عليه وسلم وانا نجش فقال الكوف عنا حشاك يا ابا حنيفة فان الشرب
الناس شبعوا في الدنيا اظهر حوجا يوم القيامة **قال** في اكله بوجيفة ملك بطنه
حتى فاروق له نيا كان اذا تعشيت لا يتعدي واذ اعدت لا يتعشيت ويكره ان يعيب
الطعام لان النبي صلى الله عليه وسلم ما عاب طعاما قط ان اخبه اكله والاشركه
قال الحليم هذا في غير المصنوع للادوية اما المصنوع اذا عاب صناعته فلا كراهة وانما
كره عيبه الطعام لانه نعمة الله وعيب النعمة تخالف للشكر فمن اكل من نعمة الله لكره
اذ مكنته منه واصل منقته اليه واذ استضاف مسلما لا يضطر اليه مسلما لكره
عليه صناعته والاحاديث الواردة في ذلك جملة على استحباب وعن احمد والديت
ايضا واجبه ويكره ان يشرب من فم القرية وليس ان يحد الله في اخره وفي اخذ
الاكل ويستحب ان ياكل اللقمة الساقطة وان يلعق اصابعه ويلعق القصة لما
روي الترمذي ومن ما جه عن نبسه المسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم **قال**
من اكل في قصعة ثم لحسها استغفر له القصة وروي البزار انها تقول اللهم
اجره من النار كما اجره من لعق الشيطان **كتاب المسابغة والمنافعة**
هذا الباب لم يسبق المناقحة احد الى تصنيفه والمسابقة مفاعله من السبق لسكون
البها وهو يطلق على الاستباق بالليل وبالسهم وقوله تعالى انا ذهبنا نستبق قيل معناه
تفضلنا بالسهم وقيل يجري على الاقدام والنضال والمنافسة المفاصلة في ريس السهام
على وجه مخصوص **قال** الشاعر الارب يوم لورمتمني ومبيتها ولكن عهددي
بالنضال قريب **قال** ناصر زبير عمر ابي راما والاصل من جوازها قبل الاماع قوله
تعالى واعدهوا لهم ما استطعتم من قوة الا به وفي صحيح مسلم عن عتبة بن عامر ان النبي
صلى الله عليه وسلم قال الا الفوه الرمن بلانا وفي الصحيحين ان النبي صلى الله عليه وسلم
اجري ما ضمن النيل من الخفا الى نبيه الوداع اجري ما ليرضخ من النية الى مسجد
بيي زريق وكانت العضيا باقعه صلى الله عليه وسلم في اعرابي على تعوف تسبقها
فتش ذلك على السليبي فقال صلى الله عليه وسلم ان حق الله ان لا يرفع شيئا من هذه
الدين الا وضعه وروي رواه البخاري عن انس بن مالك وكان ذلك في السنة السادسة

ان